أثر الدين العام في التنمية الاقتصادية – العراق حالة دراسية – للمدة (2006–2017)

Impact of Public Debt on Economic Development - Iraq Case Study – For a period of (2006-2017)

م. د. عمار عبدالهادي شلال
جامعة الانبار – كلية الادارة والاقتصاد
Ammar Abdulhadi Shalal
ammarda81@gmail.com

تاريخ استلام البحث 2 / 8 /2019 تاريخ قبول النشر 27/ 10/2019 تاريخ النشر 30 / 6 /2020

المستخلص

للدين العام (الداخلي والخارجي) آثاراً خطرة ومن اهممها إعاقة جهود التنمية بكل اشكالها بما فيها التنمية الاقتصادية وما يترتب عليها من انعكاسات سلبية على التنمية الاقتصادية في العراق. لذا هدف البحث الى دراسة ظاهرة الدين العام والتعرف على حجمه بشقيه الداخلي والخارجي، والتعرف على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية ومستوى تطورها وهي (الناتج المحلي الاجمالي، الصحة، التعليم)، وقياس أثر الدين العام على هذه المؤشرات. وتوصل الباحث الى اثبات فرضية البحث، أي وجود علاقة عكسية بين الدين العام ومؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق خلال مدة البحث، اذ كلما ازدادت نسبة الدين العام انخفضت نسبة مؤشرات التنمية الاقتصادية، وبالعكس كلما انخفضت نسبة الدين العام ازدادت نسبة مؤشرات التنمية الاقتصادية. وأوصى الباحث بضرورة تخفيض نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي والتوجه الى الاقتراض الداخلي عند وجود ضرورة الى ذلك والابتعاد عن الاقتراض الخارجي قدر المستطاع، وزيادة نسبة التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة بما يتوافق مع حجم الحاجة اليها، وهذه الاستثمارات ستكون رافد مهم للناتج المحلي الاجمالي، مما تساهم في النمو و التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية : *الدين العام ، التنمية الاقتصادية ، الاقتصاد العراقي*

Abstract

The public debt (internal and external) has serious effects. The most important of these effects is the obstruction of development efforts in all its forms, including economic development and its negative repercussions on economic development in Iraq. The aim of the study is to study the phenomenon of public debt and to identify its size internally and externally, and to identify some indicators of economic development and its level of development (GDP, health, education) and to measure the impact of public debt on these indicators. The research found that the hypothesis of research, ie the existence of an inverse relationship between the public debt and indicators of economic development in Iraq during the period of research, as the proportion of public debt decreased the proportion of indicators of economic development, and vice versa when the proportion of public debt has increased the proportion of indicators of economic development. The study recommended the need to reduce the ratio of public debt to GDP and to resort to internal borrowing when there is a need to and away from external borrowing as much as possible, and increase the proportion of investment allocations in the general budget in accordance with the size of the need, and these investments will be an important tributary of GDP, Contributing to economic growth and development.

Key words : *Public Debt , Economic Development , Iraq*

المقدمة

تعد قضية الدين العام من بين اهم القضايا التي لها تأثير مباشر على اقتصادات الدول ، ومستوى معيشة ابنائها ومستقبل الاجيالها الحالية والقادمة، فهي تتطلب توفير الموارد الحكومية اللازمة لذلك من موازنتها، ومن ثم انها تشكل جزءاً مهماً من ادارة الدين الحكومي، والموازنة العامة، وادارة الاحتياطي من النقد الاجنبي. فالدين العام يشكل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الوطني ، ولاسيما اذا كان هذا العبء في ازدياد مطرد ، فظهرت مشكلة المديونية الخارجية لكثير من الدول النامية في السنوات الماضية كأحد ابرز المشاكل التي اصبحت تواجه حاضر ومستقبل التنمية الاقتصادية في هذه البلدان ، بل اصبحت لبعضها ازمة حقيقية تهدد استقرارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بشكل مباشر . ويعد مفهوم التنمية الاقتصادية خلال العقدين الاخيرين من اكثر المفاهيم الاقتصادية تداولاً في كل ارجاء العالم والبلدان النامية خاصة، ولا شك بأن شيوع هذا المفهوم والاهتمام به يتعلق بشكل رئيس بمحاولة العديد من دول العالم تحقيق اعلى مستوى من الرفاه لمواطنيها .

مشكلة البحث

إن للدين العام (الداخلي والخارجي) آثار خطيرة ومن اهمها إعاقة جهود التنمية بكل اشكالها بما فيها التنمية الاقتصادية وما يترتب عليها من انعكاسات سلبية على التنمية الاقتصادية في العراق، فضلا عن غياب الخطيط السليم وانتشار الفساد الاداري والمالي.

أهمية البحث

تنبع اهمية البحث من حاجة العراق في الفترة الراهنة لمعالجة الاختلالات التي تعيق مسيرة التنمية الاقتصادية، ولاسيما ان العراق في المراحل الاولى من وضع اسس التنمية ، وتساعد هذه الدراسة على اعطاء صورة واضحة عن أثر الدين العام في التنمية الاقتصادية ، كما ان مشكلة الدين العام وتحليلها يساعد الى حد كبير في التعرف على مدى تأثير الدين العام على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها إن للدين العام تأثير سلبي على سير عجلة التنمية الاقتصادية نتيجة فقدان الموارد المتاحة لإحداث التنمية وتوجيهها نحو تسديد الديون المتراكمة.

هدف البحث

يهدف البحث الى دراسة ظاهرة الدين العام والتعرف على حجمه بشقيه الداخلي والخارجي في العراق، والتعرف على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية ومستوى النمو فيها وهي (الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، الصحة ، والتعليم)، وقياس أثر الدين العام على هذه المؤشرات.

منهج البحث

لتحقيق اهداف البحث واختبار فرضيتها ، تم الاعتماد على منهجين اساسيين في البحث ، فتمثل الاول بالمنهج الوصفي الذي تم اعتماده في المحور الاول والثاني ، وتضمن الاول الاطار النظري للدين العام ومؤشراته والثاني الاطار النظري للتنمية الاقتصادية وبعض مؤشراتها، اما المنهج الثاني فهو المنهج الاستنباطي الذي تمثل بالمحور الثالث من البحث، ويتمثل في قياس اثر الدين على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية ،وتحليل النتائج المتحققة.

هيكل البحث

تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور:

1-المحور الاول: تضمن الاطار النظري للدين العام والتنمية الاقتصادية.

2-المحور الثاني: تحليل تطور الدين العام ومؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق.

3-المحور الثالث: قياس العلاقة بين الدين العام ومؤشرات التنمية الاقتصادية.

المحور الاول/ تضمن الاطار النظري للدين العام والتنمية الاقتصادية

1-1- مفهوم الدين العام

إن الدين العام يمثل مصدراً مهما من مصادر الإيرادات العامة تلجأ اليه الدولة لتمويل نفقاتها العامة عند عجز الايرادات الاخرى. إذ يعرف بأنه (المبالغ التي تلتزم بها الدولة أو احدى هيئاتها العامة للغير نتيجة اقتراضها هذه المبالغ لتمويل العجز في الموازنتها العامة مع تعهدها بسداد الدين مع الفوائد المترتبة عليه بعد مدة حسب شروط انشاء هذا الدين) **(محمد واخرون ، 2018 :102)**.

ويتضح من هذا التعريف :

1- يشتمل مصطلح الدين العام على المبالغ النقدية المقترضة، ولا يدخل في هذا الدين التجاري والذي ينتج عن توريد السلع والخدمات وايضا المستحقات الاستثمارية التي تمثل المبالغ المستحقة للمقاولين والموردين عن اعمال استثمارية.

2- ان الهيئات العامة التي استدانت بالدين العام لا يدخل فيها البنوك العامة و شركات قطاع الاعمال، بل تنحصر في كل من الحكومة والهيئات العامة الاقتصادية و بنك الاستثمار القومي.

3- ان أعباء خدمة الدين العام وتعني ما تتحمله الجهات التي استدانت من مبالغ تحسب وتدفع دورياً للجهات الدائنة والممثلة بالفوائد وهي نسبة من قيمة الدين و التي تظهر في الموازنة الجارية للدولة سنوياً وتمثل احد بنود الانفاق الجاري، واقساط سداد الدين وتمثل المبالغ التي يتم دفعها دورياً من اصل الدين للجهات الدائنة في موعد استحقاقها.

كما عرف الدين العام في العراق حسب قانون الادارة المالية والدين العام المعدل بانه (يتضمن كل ديون الحكومة و التي يتطلب دفعها او دفع فوائدها واصولها من المقترض الى المقرض في تاريخ او تواريخ محددة في المستقبل). **(محمد وآخرون،102:2018)**

وايضاً عرف الدين العام بأنه (مبلغ من النقود تحصل عليه الدولة من السوق الخارجية او الداخلية وتتعهد برده ودفع فائدة عنه وفقا لشروط معينة)و ينقسم الدين العام الى قسمين ، الدين العام الداخلي والدين العام الخارجي. **(عبيد،158:2017)**

- أنواع الدين العام

1-2-1- الدين العام الداخلي

1-1-2-1- مفهوم الدين العام الداخلي

يعرف الدين العام الداخلي بأنه اتفاق بين طرفين يقوم بموجبه الطرف الدائن من(مؤسسات وطنية، افراد) بتقديم مبلغ من المال بالعملة الوطنية الى الحكومة عن طريق شرائهم حوالات الخزينة والسندات الحكومية، لقاء التعهد بتسديد قيمة القرض وفوائده خلال مده محدد ويسمى (القرض الوطني) . **(العبيدي و محمد،88:2018)**.

ينشأ هذا النوع من الدين عندما تقوم الحكومة بالاقتراض من الاشخاص المعنويين والطبيعيين داخل القطر، بصرف النظر عن جنسياتهم ،وهو اجمالي الديون التي تكون في ذمة الحكومة والمؤسسات العامة تجاه الاقتصاد الوطني، وتتمثل صور الدين الداخلي بالاقتراض الداخلي للدولة و طرح سندات القرض في الداخل بالعملة الوطنية و يكتتب فيها من قبل رعايا الدولة والمقيمين فيها سواء كانوا افراداً ام وحدات اقتصادية، باختصار فإن عملية الاستدانة الداخلية هي مجرد

تحويل للثروة داخل البلد ويمكن تسديده بفرض ضرائب غير مباشرة، وان إصدار الدين المحلي يستند على مجموعة من الاعتبارات.

منها وجود فائض من المدخرات عن حاجة السوق اي عن حاجة الاستثمار الخاص، يقابله استعداد من قبل المدخرين للاكتتاب في سندات القرض لما توفره الدولة لهم من مزايا مضمونة على ان لا تقل عن ما هو سائد في السوق، وقدرة الدولة على المحافظة على التوازن الاقتصادي الداخلي، ومنع الاختلالات من تضخم وتقلبات اسعار الصرف الأجنبي ،وتأثيراتها السلبية في الاقتصاد الوطني، ومن ثم في اموال الشخص المكتتب في القرض الداخلي.(**السعيدي ،1064:2017**)

1-2-1-2- مصادر الدين العام الداخلي

هناك مصادر عديدة يمكن ان تلجأ اليها الدولة لتمويل الدين العام الداخلي منها: (**سعود،2010:33-34**)

1- الاقتراض من الجمهور:- تقوم الحكومة باللجوء الى الاقتراض من الجمهور (القطاع غير المصرفي) لكي تتمكن من تمويل عجز موازنتها السنوية، اذ إنها تقوم ببيع السندات (الحكومية) الى الجمهور، ففي طبيعة الأمر أنه سوف يؤدي الى تقليل الودائع المصرفية عند القيام بتخليه عن مدخراته النقدية، لكنها سوف تزداد عندما يتسلم الجمهور مدفوعات من الفوائد من قبل الحكومة بالمقدار نفسه، الا انه في حالة تسديد قيمة السندات الحكومية سواء كانت من ودائع الجمهور المصرفية اومن خلال الارصدة النقدية فإنه لا يؤدي الى اي زيادة في عرض النقد، لان هذا الاقتراض قد تم السحب عليه من الاموال (المدخرات) و التي سبق وان تم خلقها فإنها لا تمثل عرض نقدي جديد، وباختصار فإن الودائع المصرفية للجمهور سوف تنخفض وتزداد الودائع الحكومية بالمقدر نفسه، وهذا يعني ان الاقتراض من القطاع غير المصرفي لا يساهم في زيادة عرض النقد.

2- الاقتراض من القطاع المصرفي (المصارف التجارية) :- يتحدد حجم هذا الاقتراض لسد العجز في الموازنة الحكومية بحجم الاحتياطيات الفائضة لدى هذه المصارف، ففي حالة وجود فائض في هذه الاحتياطيات فإن الاقتراض سوف يؤدي الى آثار توسعية وبالتالي زيادة في عرض النقد (اذ ان يشبه الاقتراض من البنك المركزي)، ولكن في حالة الاقتراض من الموجودات المالية لدى المصارف فذلك لا يؤدي الى زيادة ملموسة في عرض النقد لأنه سوف يقلل من حرية المشروعات في منح الائتمان.

3- الاقتراض من البنك المركزي:- هناك طريقتان للاقتراض من البنك المركزي ،الطريقة المباشرة (السحب على المكشوف) و/ أو الطريقة غير المباشرة (بيع السندات الحكومية).

في حالة قيام الحكومة بالاقتراض من البنك المركزي لتمويل عجز موازنتها العامة، وتم إنفاق الاموال المقترضة سيؤدي ذلك الى زيادة دخول الافراد، ثم زيادة الايداعات النقدية لدى المصارف التجارية، مما يؤدي الى زيادة الاحتياطيات النقدية وبالتالي زيادة قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان المصرفي ومن ثم زيادة المعروض النقدي ،فهذا لا يختلف عن الاصدار النقدي الجديد لتمويل العجز في الموازنة، فكلتا الطريقتين ستؤدي الى زيادة المعروض النقدي، ومن ثم حجم سيولة المصارف التجارية و الجمهور مما ينعكس على زيادة الطلب النقدي الكلي ثم انخفاض اسعار الفائدة، فنلاحظ في حالة الاقتراض المذكورة آنفاً لتمويل عجز الموازنة الحكومية وزيادة الحكومة في انفاقها من هذه الاموال فسوف يترتب عليها آثاراً توسعية في عرض النقد .

أما الطريقة غير المباشرة للاقتراض فتمثل في لجوء الحكومة سواء عن طريق البنك المركزي او المصارف التجارية او الجمهور من خلال اصدار السندات قصيرة الأجل (حوالات الخزينة) او طويله الاجل.

1-2-2- الدين العام الخارجي

1-2-2-1- مفهوم الدين العام الخارجي

إن الدين العام الخارجي هو الدين الذي تحصل عليه الدولة من دول اجنبية أو من شخص طبيعي او اعتباري مقيم في الخارج أو من هيئة حكومية او صندوق حكومي أو دولي أو منظمة دولية، كما عرف البنك الدولي اجمالي الدين الخارجي بأنه (مبلغ الديون المستحقة لغير المقيمين في الدولة و القابلة للسداد بالعملة الاجنبية او من خلال سلع أو خدمات)، فالدين الخارجي هو ذلك الجزء من الدين الكلي في البلاد الذي يستحق الدفع للدائنين في خارج البلاد **.(دوابة، 2016: 7)**

كما يشير الدين الخارجي الى التزامات المدين التي يتحملها بلد او قطاع او وحدة معينة تجاه غير المقيمين مما يتطلب قيام الجهة المدينة بسداد الفائدة و/ أو المبلغ الاصلي في وقت معين، كما إن القرض الخارجي يشير الى المبالغ التي تحصل عليها دولة ما من الخارج سواء كانت من دولة اخرى او هيئة دولية او مؤسسة دولية او مصرفية اجنبية، وهنا يجب ان تلتزم الدولة بسداد قيمة القرض في وقت معين كما تتعهد بسداد الفوائد السنوية المستحقة عليه. ويجب ان نشير الى ان سداد الدين (القرض) الخارجي يكون بنفس العملة التي تم بها القرض وهنا يختلف الامر حسب الجهة التي تقوم بالإقراض، فاذا كانت تلك الجهة دولة اجنبية فان الاقراض يقوم بعملة الدولة الدائنة ،وعادةً يكون هدف القرض الحصول على السلع الاستهلاكية من الدولة الدائنة او الآلات والمعدات و مستلزمات الانتاج اللازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية، اما اذا كانت الجهة الدائنة هيئة دولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، او صندوق النقد الدولي، فعادة ما يكون القرض بالعملة الاجنبية التي تدخل في نظام النقد العالمي وتكون قابلة للصرف من جميع الدول.**(عبدالقادر،10:2006)**

1-2-2-2- اقسام الديون الخارجية: (عبدالقادر، 2006: 11-12) (العقلا، 1999: 15-17)

1- ديون قصيرة الاجل ومتوسطة وطويلة الاجل: تنقسم الديون من حيث مدتها الى ثلاث اقسام هي ديون قصيرة الاجل وديون متوسطة الاجل وديون طويلة الاجل. ويمكن تعريف الدين الدولي قصير الاجل بانه الدين خارجي بأجل استحقاق عام واحد او اقل، وايضاً الفوائد على متأخرات الدين طويل الاجل ،ويتميز هذا النوع من الدين بارتفاع تكاليفه، وعادة لا تلجأ اليه الدولة الّا في حاله عدم امكانية الحصول على الديون طويلة الاجل، وعادة تقوم المصارف التجارية بتقديم هذا النوع من الديون قصيرة الاجل. اما الديون المتوسطة وطويلة الاجل فتعرف بانها الديون الواجبة السداد خلال فترة زمنية اكثر من سنة، وقد تزيد عن عشر سنوات، وتقدم هذه الديون من مصادر عديدة كأن تكون حكومات ،او صندوق النقد الدولي ،والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وغيرها، ويتسم هذا النوع من الديون بانخفاض تكاليفه.

2- ديون رسمية وديون خاصة (تجارية): يمكن تقسيم الديون الخارجية على اساس معيار الجهة التي تتولى تقديمها الى ديون رسمية وديون خاصة (تجارية).

فيقصد بالديون الرسمية عندما تقوم الحكومات و المؤسسات المالية الدولية والاقليمية، بتقديمها للدول الراغبة والمحتاجة لها ،وتتميز هذه القروض بانها ميسرة لاسباب عديدة منها:

- طول مدة القرض.
- وجود مدة السماح مناسبة.
- يتميز معدل الفائدة بالانخفاض واحيانا تكون رمزية.

وتستخدم هذه القروض لتمويل مشروعات محددة وفي العادة يتم شراء ما تحتاجه هذه المشروعات من الدولة المانحة للقرض نفسها.

اما بالنسبة للديون الخارجية فهي الديون التي تقوم المصارف التجارية بتقديمها، وتعد شروط هذه القروض الموضوعة من قبل المصارف التجارية شروطاً قاسية مقارنةً بالقروض الرسمية، ويرجع ذلك الى:

- انخفاض مدة القرض .
- انخفاض مدة السماح .
- ارتفاع سعر الفائدة ،وهذه الفائدة خاضعة للتقلب المستمر وذلك طبقاً لظروف العرض والطلب على هذه القروض، وتشتمل هذه القروض على التسهيلات الخاصة بالموردين والتسهيلات المصرفية.

3- ديون صعبة وديون سهلة:

وتنقسم هذه الديون الخارجية من ناحية صعوبتها وسهولتها الى ديون صعبة عندما تكون مدة السداد قصيرة ومعدل الفائدة مرتفع ،والعكس صحيح فعندما تكون مدة السداد طويلة ومعدل الفائدة منخفض، فإنها تكون سهلة.

4- ديون تقبل إعادة الجدولة وديون لا تقبل إعادة الجدولة:

يتم تقسيم الديون الخارجية حسب قابليتها لإعادة الجدولة الى ثلاث انواع:

- **ديون لا تقبل اعاده الجدولة:-** وهي المستحقة على منظمات دولية واقليمية كصندوق النقد والبنك الدوليين وغيرها، ففي هذا النوع من الديون، على الدولة المدينة الوفاء بها في مواعيدها المحددة بصرف النظر عن ظروفها الاقتصادية والمالية.

وايضا يضاف الى الديون التي لا يعاد جدولتها الديون التجارية التالية :

-الديون القصيرة الاجل المتصلة بتمويل التجارة الخارجية وذلك لأهمية هذا النوع من الديون في استمرار تدفق الصادرات والاستيرادات بين الدول المدينة والدائنة.

- السندات الصادرة من حكومة البلد المدين اومن مؤسساتها في الاسواق المالية الخاصة بالدول الدائنة.

- ديون القطاع الخاص، التي تعقدها الشركات او الافراد مع البنوك التجارية.

- **الديون التجارية:-** و هي الديون المستحقة على المصارف التجارية الخارجية، يتم اعادة جدولتها عن طريق التفاوض بين الطرفين المصارف الدائنة و الدول المدينة، وتتم عمليات اعادة الجدولة في نادي لندن، باستثناء الديون السابقة الذكر.
- **الديون الرسمية الحكومية:-** تتم عملية اعادة الجدولة لهذا النوع من الديون عن طريق نادي باريس ،وتتمثل في الديون المستحقة لحكومات ومضمونة من حكومات.

1-3- أسباب زيادة الدين العام

ان أسباب زيادة الدين العام كثيرة ومتعددة ونلخص اهم هذه الاسباب بالنقاط الاتية:- **(عبيد،2015:-61 59)(عبد،2008:8-11)**

1- ارتفاع اسعار الفائدة: ان الارتفاع الذي حدث في اسعار الفائدة في الاسواق المالية الدولية ادى الى زيادة المديونية، اذ ان الفوائد في البلدان النامية تجاوزت قيمة التمويل واصبح بند خدمة الدين يمثل نصيباً مهما من صافي الديون.

2-تهريب رؤوس الاموال الى الخارج: انتشرت هذه الظاهرة الخطرة في اغلب البلدان النامية المتمثلة في هروب رؤوس الاموال الى خارج البلاد، وادى هذا الى الانعكاس السلبي على الاوضاع الاقتصادية في البلدان النامية، اذ يقوم الافراد والشركات بنقل (تحويل) اموالهم الى الخارج وبطرق غير قانونية في حين ان الاقتصاد الوطني بأمس الحاجة اليها هذه الاموال.

3- العجز في ميزان المدفوعات: ان هذا العجز المتزايد في البلدان والمتمثل في قصور الايرادات امام النفقات، ادى الى الاختلال التجاري الواقع، وكان سبب في زيادة الدين والاقتراض من الخارج.

4- الانفاق العسكري المتزايد :بعد استقلال البلدان النامية تزايدت طلباتهم على الاسلحة و بصورة مفرطة، والمعروف ان هذا الانفاق لا يدر اي فوائد مالية لكي تستخدم في تسديد الديون، وهكذا يصبح الانفاق العسكري مجرد اهدار للطاقات الانتاجية.

5- الزيادة في الاستثمارات من اجل عملية التنمية: من المعروف ان هذه الاستثمارات تتطلب رؤوس اموال كبيرة جداً، وايضاً تحتاج الى تكنولوجيا عالية، مما ادى الى زيادة الاقتراض من الخارج من اجل شراء الآلات والمعدات الاستثمارية، وكذلك شراء براءات الاختراع والتعاقد مع الاشخاص الاجانب ذوي الخبرات والمهارات .

6- الفساد الاداري في الجهاز الحكومي: ان هذه الظاهرة في البلدان النامية اصبحت من الظواهر الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية في هذه البلدان، وتعد هذه الظاهرة من اخطر الظواهر التي لا تؤثر في زيادة الدين العام فحسب وانما امتد تأثيرها في مفاصل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بوجه عام.

7- تدهور شروط التبادل التجاري الدولي: ونقصد به ان القدرة الشرائية لصادرات البلدان النامية منخفضة مقارنة مع استيراداتها المتأتية من البلدان الرأسمالية المتقدمة، اذ لا زالت تعاني هذه البلدان من هذا العجز واصبحت هي السمة الغالبة على التبادل التجاري لهذه البلدان النامية.

فضلا عن العديد من الاسباب الاخرى التي تؤدي الى التوسع في الاقتراض، منها تقلبات اسعار النفط وضآلة الادخارات الوطنية، كذلك الزيادة في عدد السكان وزيادة الطلب الغذائي وغيرها.

1-4- مفهوم التنمية الاقتصادية

تعد التنمية الاقتصادية من احدث فروع علم الاقتصاد واكثرها اثارةً، اذ اتجه الاهتمام الى هذا الفرع مع نهاية الحرب العالمية الثانية، اذ اظهرت الاشارة الاولية لضرورة تحقيق التنمية في البلدان المتخلفة. يراد بالتنمية الاسلوب العلمي الذي يعد ويقاوم السلبية ويمنع استخدام العنف والهدم و يوجه الطاقات البشرية لتحقيق اهداف المجتمعات النامية بتحول الآثار السلبية الى قوة ايجابية متعاونة، وطاقات معنوية متكافئة تهدف لتحقيق تقدم المجتمع نحو الافضل بهدف تحقيق الرخاء والتقدم للمجتمع. عرفت التنمية بانها مزيج من اعمال خاصة وجماعية بنتائجها المقصودة وغير المقصودة ، والتي ينتقل المجتمع من خلالها من حالة معينة من التنظيم والافكار والمعتقدات والتقاليد والوسائل الى حالة اخرى شبيهة بحالة المجتمعات التي انتهجت او مازالت تنتهج سبيلاً مشابهاً بآمالها وطموحاتها ومخاوفها، والتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية بسيطة لرفع مستوى المعيشة وزيادة النمو ،بل انها عملية ثقافية لابد ان تؤدي الى احداث تغير ما. **(شندي وحسن، 2015: 5)**

اما التنمية الاقتصادية فقد عرفت بأنها عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف الى التحسين المستمر لرفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية لجميع السكان والافراد على اساس مشاركتهم النشطة في التنمية والى التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها. **(يونس، 2009: 25-26)**

وتعرف التنمية الاقتصادية ايضاً بانها العملية التي يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد وبصورة مستمرة فضلا عن تخصيص معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي في قطاعات مختلفة، هذا يعني بأنها عملية نمو مستمر في مختلف القطاعات والزيادة في الدخل القومي ، اي انها عملية تخطيط متكاملة ومتوازنة ومتناسقة تهدف الى تغيير البنية الهيكلية في المجتمع بمختلف اتجاهاته. **(حسين، 2017: 18)**

كما وتعرف التنمية على انها عملية زيادة تراكم سريعة ومستمرة للدخل الحقيقي خلال مدة زمنية معينة وتكون هذه الزيادة اكبر من زيادة السكان مع توفير الخدمات الاجتماعية والانتاجية والمحافظة على موارد الدولة من النضوب والاستنزاف. **(عيسى ومصطفى ، 2018: 267)**

1-5- اهداف التنمية الاقتصادية

تتعدد اهداف التنمية الاقتصادية ويصعب حصرها ، وتختلف باختلاف المكان والزمان ، فمنها تهدف الى رفع المستوى المعيشي وتعديل التركيب النسبي كذلك العدالة في توزيع الدخول وغيرها ،و يمكن تحديد هذه الاهداف بما يأتي: **(فارس، 2016: 83) (الشرفات، 2010:11-12)**

1-5-1- توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية ويشمل ذلك درجة من الاستقرار والطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الانشطة الاقتصادية.

1-5-2- الابتعاد عن السياسات الاقتصادية المالية منها والنقدية التي قد تؤدي الى حالات اقتصادية غير مرغوبة كالركود الاقتصادي او التضخم.

1-5-3- تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية والحد من اللامساواة في توزيع الدخول.

1-5-4- التوسع في برامج التدريب في الانشطة الاقتصادية لتحقيق قدر من المهارة لدى المتدربين في هذه الانشطة مما يؤهلهم للمساهمة الفاعلة في برامج التنمية الاقتصادية.

1-5-5- حصر امكانيات التنمية الاقتصادية وحصر العوائد المتوقعة من استخدام هذه الامكانيات.

1-5-6- تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد وتوظيف كافة عناصر الانتاج في خدمة هذه البرامج.

1-5-7- السعي لتوفير الاساليب الفعالة واتباع هذه الاساليب في تسريع انشطة الاقتصاد وصولاً لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

1-5-8- تحقيق الاهداف الاقتصادية القومية المتمثلة في زيادة الدخل القومي ، ورفع مستوى معيشة المواطنين ، والعدالة في توزيع الدخل ، وغير ذلك من اهداف التنمية الاقتصادية الشاملة.

1-5-9- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي، وذلك بعدم الاعتماد على قطاع واحد من النشاط الاقتصادي كمصدر للدخل القومي، كالاعتماد على الزراعة فقط او دعم قطاع الصناعة، لان الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد الى خطر التقلبات.

1-5-10- تحسين مستوى الاستهلاك بالنسبة للأفراد وذلك عن طريق توفير السلع التي تشبع حاجاتهم الاساسية.

المحور الثاني / تطورات الدين العام ومؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق

2-1- تطور الدين العام: يمكن توضيح تطور الدين العام في العراق من خلال الجدول التالي:

جدول (2-1) تطور الدين العام في العراق للمدة (2006-2017) (مليون دينار)

السنوات	الدين العام (pd)	الناتج المحلي الاجمالي (gdp)	نسبة الدين الى الناتج المحلي	قيمة تطور الدين العام	نسبة تطور الدين العام
2006	123745830	95588000	129.46%	_	_
2007	108428593	107828500	100.56%	-15317237	-12.38%
2008	125837409	155635500	80.85%	17408816	16.06%
2009	88588536	139330200	63.58%	-37248873	-29.60%
2010	95883356	171957000	55.76%	7294820	8.23%
2011	100554480	211300000	47.59%	4671124	4.87%
2012	65150250	245200000	26.57%	-35404230	-35.21%
2013	62986154	267400000	23.56%	-2164096	-3.32%
2014	82133170	260600000	31.52%	19147016	30.40%
2015	104331502	191700000	54.42%	22198332	27.03%
2016	142455750	196500000	72.50%	38124248	36.54%
2017	154608200	226000000	68.41%	12152450	8.53%

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي (2006-2017)، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي.
- صندوق النقد الدولي (2017)، إحصاءات الدين الخارجي ،مرشد لمعديها ومستخدميها.

يتضح لنا من خلال البيانات اعلاه ،حجم الدين العام (pd) في العراق والناتج المحلي الاجمالي (GDP)، ونسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي، وكذلك نسبة التطور التي حصلت في حجم الدين العام، ففي سنة (2006) كان حجم الدين العام (123745) مليار دينار، اي اكثر من ضعف الناتج المحلي للسنة نفسها والذي كان يبلغ (95588) مليار دينار ، وفي العام التالي انخفض الدين العام بنسبة (12%) عن حجم الدين في سنة (2006)، علماً أنّ الاشارة السالبة في نسب التطور تعني انخفاض الدين، اما الموجبة فتعني ارتفاع حجم الدين، فقد شهدت هذه السنوات ارتفاعات وانخفاضات في حجم الدين العام ،وكانت سنة (2013) تشهد اقل حجم للدين، اذ انخفض الى (65150) مليار دينار ، ولكن السنوات التي تلت سنة (2013) شهدت ارتفاعات كبيرة في حجم الدين العام وذلك بسبب العمليات العسكرية وسوء الوضع الامني الذي شهده العراق والذي ادى بدوره الى زيادة الديون لمواكبة الانفاق العسكري الكبير. والشكل الآتي يوضح لنا مستويات الدين العام.

شكل (2-1) الدين العام في العراق للمدة (2016-2017) (مليون دينار)

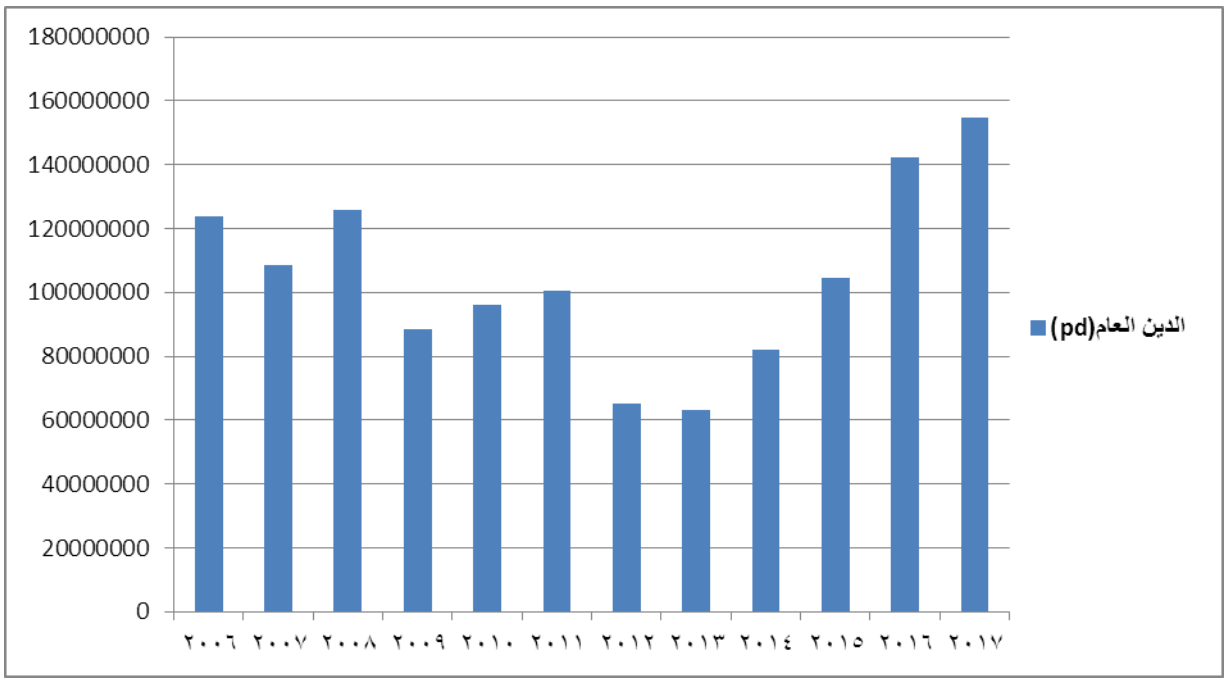

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2-1).

2-2- بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية

تعكس المؤشرات الاقتصادية مدى التطور في كفاءة الاداء الاقتصادي وقدرة البلد في بناء قاعدة قوية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ويعد الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ومؤشر التعليم والصحة وكذلك مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، وغيرها من المؤشرات الاخرى ، التي تعكس معدلات النمو ومستوى الرفاه الاقتصادي للبلد، وسنتناول في هذا المبحث مؤشر التعليم والصحة ، والناتج المحلي الاجمالي (GDP).

2-2-1- التعليم

إن هذا المؤشر يعد العامل الاهم لكل بلدان العالم في زيادة وارتفاع مؤشرات التنمية الاقتصادية وذلك لأنه يزيد من المهارات والقدرات الفكرية للإنسان والتي بدورها تؤدي الى زيادة إنتاجية الأفراد وبالتالي تقدم عملية التنمية الاقتصادية، فهناك العديد من بلدان العالم حققت تقدم كبير في مختلف المجالات نتيجة بنائها لنظام تعليمي متقدم ، فالأفراد المدربون والمؤهلون يعدون من اهم العناصر في تقدم عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن ان تعد هذه العناصر المدربة من اهم المحددات الاساسية لزيادة الانتاجية وتحقيق الرفاهية، من المؤكد أن هذا لا يتحقق إلّا من خلال بناء نظام تعليمي متقدم وقائم على اسس رصينة وصحيحة من المراحل الدراسية الاولى ، فضلا عن تطبيق الدول للمناهج الدراسية المواكبة للتطورات الدولية واحتياجات سوق العمل لتطوير هذا النظام من خلال التدرج الصحيح للفرد في المراحل الدراسية المنظمة. **(موسى،2015 : 125)** والجدول التالي يبين لنا حجم الانفاق الحكومي على قطاع التعليم في العراق.

جدول (2-2) تطور الانفاق على التعليم في العراق للمدة (2006-2017) (مليون دينار)

السنوات	الانفاق على التعليم	حجم التطور في الانفاق على التعليم	نسبة التطور في الانفاق على التعليم	النفقات العامة	نسبة التعليم الى النفقات
2006	2176330.800	_	_	50963161.392	4.27%
2007	3384351.325	1208020.525	55.51%	51727468.005	6.54%
2008	3512419.085	128067.760	3.78%	59861973.548	5.87%
2009	6871276.708	3358857.623	95.63%	69165523.835	9.93%
2010	8093008.394	1221731.686	17.78%	84657467.556	9.56%
2011	10157560.610	2064552.216	25.51%	96662766.700	10.51%
2012	11160618.340	1003057.730	9.87%	117122930.150	9.53%
2013	12417121.000	1256502.660	11.26%	138424608.000	8.97%
2014	11890675.15	-526445.855	-4.24%	117123000.000	10.15%
2015	10130454.418	-1760220.727	-14.80%	119462429.549	8.48%
2016	10643574.278	513119.860	5.07%	105895722.619	10.05%
2017	3907899.276	-6735675.002	-63.28%	100671160.790	3.88%

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- وزارة المالية (2006-2017)، الاموال العامة، قانون الموازنة العامة الاتحادية.

يبين لنا الجدول (2-1) حجم الانفاق على التعليم ،ومستويات النمو، وكذلك نسبة الانفاق على التعليم من حجم النفقات العامة في العراق، ففي عام (2007) زاد الانفاق على التعليم بنسبة (55%) عن حجمه في عام (2006) ، فبدأ بالارتفاع التدريجي، وفي عام (2009) ارتفع بنسبة (95%) ،اذ شكل حجم الانفاق حوالي اكثر من (6871) مليار دينار، واستمرت الزيادة التدريجية حتى عام (2014) التي انخفض الانفاق فيها بنسبة (4%) ،وفي العام التالي انخفض الى (14%)، وارتفع مجدداً عام (2016)، اما في عام (2017) اخفض نسبة (63%) ليشكل (3907) مليار دينار. فقد كانت تشكل نسبة الانفاق على التعليم من حجم النفقات العامة خلال هذه السنوات ما بين (3.88% - 10.51%) .

2-3-2- الصحة

يعد مؤشر الصحة أحد اهم المؤشرات المؤثرة في مستوى التنمية الاقتصادية بل ويعد احد مؤشرات التنمية السياسية والاجتماعية، ويمكن التعرف على مستوى التنمية البشرية لدول معينة من خلال مؤشر الصحة، وهو هدف من أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ناحية أخرى فهو حق أساس لكل شعوب العالم ، اذ قامت منظمة الصحة العالمية بتعريف الصحة على إنها (حالة من الرفاهية البدنية والذهنية والاجتماعية، وليست مجرد غياب المرض او العجز)، اذ جعل مؤشر الصحة المؤشر الاول لمعرفة دليل التنمية البشرية الى جانب التنمية الاقتصادية، والسبب لاختيار هذا المؤشر الاول في مؤشرات دليل التنمية البشرية هو ان المنتجين الذين يتمتعون بصحة جيدة سيساهمون بقدر كبير في العملية الانتاجية ، اذ يمثل العمر المتوقع عند الولادة ومعدلات النجاح في القضاء على الامراض التي

تصيب الاطفال وكذلك يعكس ويبين السياسات المتبعة للقضاء على الامراض ومعدلات الوفيات بين الامهات بسبب الحمل والولادة. (**القصير، 2017: 32-33**)

وهناك العديد من المشكلات الصحية التي تؤثر سلبياً على إنتاجية الفرد وهي:

1- المشكلات الصحية بسبب الظروف البيئية وتتمثل بالسكن الرديء ونقص مياه الشرب وتلوثها والمخلفات بأنواعها.

2- المشكلات الصحية الناشئة من سوء التغذية مثل الامراض المعدية والطفيلية ، وايضاً المشكلات الصحية الناشئة عن الازدحام والافتقار للوعي الصحي ، وايضاً تضاف اليها المشكلات الصحية (النفسية) نتيجة تعرض البشر للتوتر والاجهاد.

والجدول التالي يبين لنا حجم الانفاق على الصحة في العراق.

جدول (2-3) تطور الانفاق على الصحة في العراق للمدة (2006-2017) (مليون دينار)

السنوات	الانفاق على الصحة	حجم التطور في الانفاق على التعليم	نسبة التطور في الانفاق على الصحة	النفقات العامة	نسبة الصحة الى النفقات
2006	1588291.9	_	_	50963161.392	3.12%
2007	2291250	702958.1	44.26%	51727468.005	4.43%
2008	2347343.52	56093.52	2.45%	59861973.548	3.92%
2009	4433634.351	2086290.831	88.88%	69165523.835	6.41%
2010	5759416.965	1325782.614	29.90%	84657467.556	6.80%
2011	5722442.839	-36974.126	-0.64%	96662766.700	5.92%
2012	5676930.19	-45512.649	-0.80%	117122930.150	4.85%
2013	6750431	1073500.81	18.91%	138424608.000	4.88%
2014	6083861.647	-666569.353	-9.87%	117123000.000	5.19%
2015	5417292.295	-666569.352	-10.96%	119462429.549	4.53%
2016	5129037.396	-288254.899	-5.32%	105895722.619	4.84%
2017	1503619.422	-3625417.974	-70.68%	100671160.790	1.49%

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- وزارة المالية (2006-2017)، الاموال العامة، قانون الموازنة العامة الاتحادية.

يبين لنا الجدول (2-2) حجم الانفاق على الصحة ،ومستويات النمو، وكذلك نسبة الانفاق على الصحة من حجم النفقات العامة في العراق ،اذ نلاحظ زيادة الانفاق الصحي بنسبة (44.26%) في عام (2007) ، ثم ازداد بنسبة (2.45%) ، في عام (2008) ازداد الانفاق بصورة كبيرة وبنسبة (88.88%) ، وفي السنوات اللاحقة نلاحظ ارتفاعات وانخفاضات بنسب بسيطة، اما في عام (2017) فقد انخفض الانفاق الصحي بصورة كبيرة ويرجع سبب ذلك الى التوجه للانفاق العسكري لما تشهده البلاد من تدهور امني وبنسبة (70.68%). اما نسبة الانفاق الصحي من حجم النفقات العامة تراوحت ما بين (1.49% - 6.80%).

2-3-3- الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

يقصد بالناتج المحلي الإجمالي بأنه إجمالي القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية (التامة الصنع) التي تقوم دولة ما بإنتاجها خلال عام. اي هو المقياس الذي يتحدد نتيجة لقيامنا بتطبيق المقياس النقدي لتقييم مجمل السلع والخدمات على اختلافها. **(عبيد،282:2017)** كما ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه مجموع القيم المضافة الإجمالية المتحققة في القطاعات الاقتصادية داخل الحدود الجغرافية للبلد بمساهمة عوامل الإنتاج الوطنية وغير الوطنية ، أي انه يمثل مجموع قيمة الانتاج الاجمالي من السلع والخدمات بعد أن تطرح منه قيمة الاستهلاك الوسيط او مستلزمات الإنتاج. **(عودة،133:2017)** ويعد الناتج المحلي الاجمالي من أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية والذي يستخدم في التحليل الاقتصادي ،اذ يقيس كفاءة الاداء الاقتصادي وتطور مستوى الدخل والذي يعبر عن مستوى الرفاه الاقتصادي، والجدول التالي يبين لنا مستويات الناتج المحلي الاجمالي (GDP) في العراق.

جدول (2-4) تطور الناتج المحلي الاجمالي (GDP) في العراق للمدة (2006-2017) (مليون دينار)

السنوات	الاجمالي الناتج المحلي(gdp)	حجم التطور في الناتج	نسبة التطور في الناتج
2006	95588000	_	_
2007	107828500	12240500	12.81%
2008	155635500	47807000	44.34%
2009	139330200	-16305300	-10.48%
2010	171957000	32626800	23.42%
2011	211300000	39343000	22.88%
2012	245200000	33900000	16.04%
2013	267400000	22200000	9.05%
2014	260600000	-6800000	-2.54%
2015	191700000	-68900000	-26.44%
2016	196500000	4800000	2.50%
2017	226000000	29500000	15.01%

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي (2006-2017)، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي.

يبين لنا الجدول (2-3) حجم الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ، ونسبة النمو فيه، نلاحظ بأن الناتج المحلي ازداد بنسبة (12.81%) في عام (2007)، ثم ازداد في العام التالي (2008) بصورة كبيرة وبنسبة (44.34%) ،اذ وصل الى اكثر من (155635) مليار دينار ،وانخفض في عام (2009) بنسبة (-10.48%) بسبب الازمة المالية العالمية، وعاد بالارتفاع التدريجي حتى عام (2013) حيث وصل الناتج المحلي الى (267400) مليار دينار ، وهي اعلى نسبة سجلت للناتج خلال هذه المدة ، وانخفض في عامي (2014) و(2015) بنسبة (2.54%) و (26.44%) على التوالي بسبب انخفاض اسعار النفط الخام، ثم ارتفع في اخر عامين وهما (2016) و(2017) الى نسبة (2.50%) في العام الاول ونسبة (15.01%) في العام الاخير ويرجع سبب ذلك لتحسن اسعار النفط. والشكل التالي يبين لنا مستويات الناتج المحلي الاجمالي في العراق.

شكل (2-4) الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2006-2017) مليون دينار

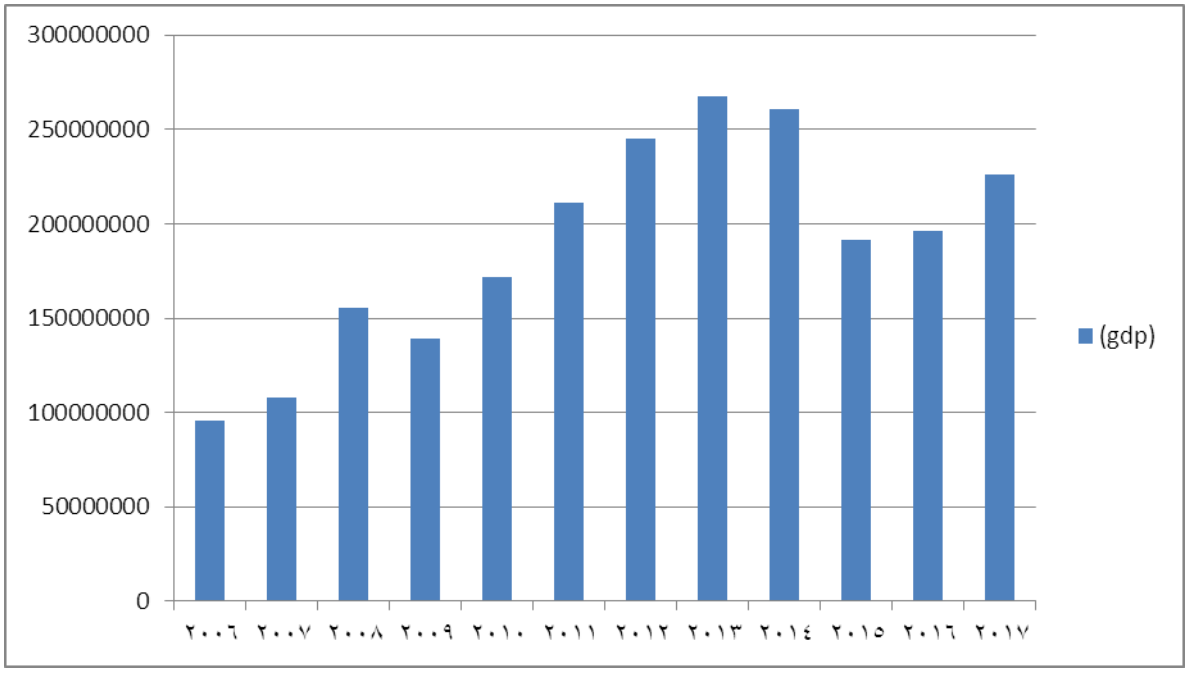

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2-4).

المحور الثالث / قياس العلاقة بين الدين العام ومؤشرات التنمية الاقتصادية

لقياس العلاقة بين الدين العام ومؤشرات التنمية الاقتصادية سنقوم بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة (ARDL)، إذ سيتم ذلك وفقاً لمخرجات البرنامج القياسي (EVIEWS9) للسلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج.

3-1- وصف المتغيرات المستخدمة في النموذج: يمكن توصيف متغيرات البحث حسب الجدول الآتي:

جدول (3-1) توصيف متغيرات الدراسة

المتغيرات	الرمز	المدة
الدين العام	PD	2017-2006
الانفاق على التعليم	SE	
الانفاق على الصحة	SH	
الناتج المحلي الإجمالي	GDP	

المصدر: من عمل الباحث.

3- طبيعة بيانات الدراسة: تم تحويل البيانات السنوية الى بيانات ربع سنوية لغرض تطبيق طرق الاقتصاد القياسي التي ستعطي نتائج أكثر دقة وموضوعية فيما إذا كانت السلسلة الزمنية طويلة، إذ تم تحويل البيانات السنوية الى بيانات ربع سنوية من خلال برنامج الاقتصاد القياسي افيوز الاصدار التاسع.

3-3- اختبار جذر الوحدة

تم اختبار الاستقرارية (السكون) للسلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة حسب اختبار فيليبس- بيرون (p-p)، واختبار ديكي-فوللر المطور (ADF)، كما في الجدول (3-2) والجدول (3-3).

جدول (3-2) نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات وفقاً لاختبار فيليبس- بيرون (p-p) عند المستوى والفرق الاول

المستوى					
		PD	GDP	SE	SH
With Constant	t-Statistic	-0.8973	-1.6387	-1.3492	-1.2872
	Prob.	0.7805	0.4552	0.5989	0.628
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.9773	-1.4512	0.3468	0.3489
	Prob.	0.9374	0.8321	0.9984	0.9984
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.1759	0.6715	-0.5825	-0.4888
	Prob.	0.7328	0.8575	0.4597	0.4989
		n0	n0	n0	n0
الفرق الاول					
		d(PD)	d(GDP)	d(SE)	d(SH)
With Constant	t-Statistic	-6.6574	-6.8362	-6.6333	-6.6333
	Prob.	0	0	0	0
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.0576	-6.9179	-7.626	-8.1717
	Prob.	0	0	0	0
		***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.7082	-6.7082	-6.7082	-6.7082
	Prob.	0	0	0	0
		***	***	***	***

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews9)

جدول (3-3) نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات وفقاً لاختبار ديكي-فوللر المطور (ADF) عند المستوى والفرق الاول

المستوى					
	At Level				
		PD	GDP	SE	SH
With Constant	t-Statistic	-0.8662	-1.6459	-1.3268	-1.2662
	Prob.	0.7902	0.4516	0.6095	0.6375
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.0267	-1.452	1.3148	-0.3225
	Prob.	0.9302	0.8319	0.9999	0.9877
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.1759	0.6604	-0.5825	-0.4888
	Prob.	0.7328	0.8553	0.4597	0.4989
		n0	n0	n0	n0
الفرق الاول					
		d(PD)	d(GDP)	d(SE)	d(SH)
With Constant	t-Statistic	-6.6574	-6.8362	-6.6333	-6.6333
	Prob.	0	0	0	0
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.0078	-6.9027	-1.293	-5.0021
	Prob.	0	0	0.875	0.001
		***	***	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.7082	-6.7082	-6.7082	-6.7082
	Prob.	0	0	0	0
		***	***	***	***

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews9).

نلاحظ من الجدولين (3-2) و (3-3) أن المتغيرات (SH، SE، GDP، PD) غير مستقرة عند المستوى الاصلي للبيانات، وأن هذه المتغيرات تصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول لها لكلا الاختبارين.

3-4- نتائج اختبارات التكامل المشترك للعلاقة بين الدين العام والانفاق على التعليم.

3-4-1- نتائج الاختبار الاولي

يوضح الجدول (3-4) نتائج التقدير الأولي لنموذج (ARDL) للعلاقة بين الدين العام والانفاق على التعليم.

جدول (3-4) نتائج التقدير الأولي وفق نموذج (ARDL) للعلاقة بين الدين العام والانفاق على التعليم

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
SE(-1)	0.709327	0.082115	8.638208	0.0000
PD	-0.03165	0.012627	-2.50629	0.0167
PD(-1)	0.024212	0.01771	1.367134	0.1798
PD(-2)	-1.56E-15	0.017487	-8.90E-14	1.0000
PD(-3)	3.35E-15	0.017487	1.92E-13	1.0000
PD(-4)	-0.02703	0.014247	-1.89703	0.0657
C	5184892	1315760	3.940607	0.0003
R-squared	0.88947	Mean dependent var		5852192
Adjusted R-squared	0.871546	S.D. dependent var		2608980
S.E. of regression	935069.2	Akaike info criterion		30.47954
Sum squared resid	3.24E+13	Schwarz criterion		30.76339
Log likelihood	-663.55	Hannan-Quinn criter.		30.5848
F-statistic	49.62523	Durbin-Watson stat		1.878431
Prob(F-statistic)	0.00000			

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews9)

تشير نتائج التقدير الاولي في الجدول (3-4) أن معامل التحديد بلغ (88%) مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج، وأن معامل التحديد المصحح بلغ كذلك (87%) وهذه نتيجة طبيعية، إذ كلما قل عدد المتغيرات المستقلة كلما ازدادت قيمة معامل التحديد المصحح وبالعكس.

3-4-2- اختبار فترة الابطاء المثلى

يلاحظ من الجدول (3-5) والشكل (3-1) ان النموذج الذي تم اختياره حسب منهجية (ARDL) هو من الرتبة (1,4)، إذ تم اختيار فترة الابطاء المثلى التي تعطي أقل قيمة للمعايير المستخدمة.

جدول (3-5) نتائج اختبار فترة الابطاء المثلى

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
16	-663.55	30.47954	30.76339	30.5848	0.871546	ARDL(1, 4)
20	-668.01	30.50043	30.62208	30.54555	0.858029	ARDL(1, 0)
19	-	30.52163	30.68383	30.58179	0.857966	ARDL(1, 1)

	667.476					
11	−663.549	30.52494	30.84933	30.64524	0.867986	ARDL(2, 4)
17	−665.592	30.5269	30.7702	30.61713	0.862762	ARDL(1, 3)
18	−666.74	30.53362	30.73637	30.60881	0.859119	ARDL(1, 2)
15	−667.931	30.54234	30.70453	30.60249	0.854995	ARDL(2, 0)
14	−667.419	30.5645	30.76725	30.63969	0.854701	ARDL(2, 1)
6	−663.547	30.57032	30.93527	30.70566	0.864223	ARDL(3, 4)
12	−665.592	30.57235	30.8562	30.67762	0.859054	ARDL(2, 3)
13	−666.738	30.57901	30.82231	30.66924	0.855421	ARDL(2, 2)
10	−667.836	30.58345	30.7862	30.65864	0.851922	ARDL(3, 0)
9	−667.349	30.60676	30.85006	30.69699	0.851353	ARDL(3, 1)
1	−663.545	30.6157	31.02119	30.76607	0.860241	ARDL(4, 4)
7	−665.592	30.6178	30.9422	30.7381	0.855139	ARDL(3, 3)
8	−666.637	30.61988	30.90373	30.72514	0.852193	ARDL(3, 2)
5	−667.716	30.62348	30.86677	30.7137	0.848847	ARDL(4, 0)
4	−667.26	30.64819	30.93204	30.75346	0.847949	ARDL(4, 1)
2	−665.39	30.65411	31.01906	30.78945	0.852357	ARDL(4, 3)
3	−666.509	30.65949	30.98389	30.7798	0.848972	ARDL(4, 2)

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews9).

3-4-3- اختبار الحدود للعلاقة بين الدين العام والانفاق على التعليم

من أجل اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات يتم حساب احصائية (F)، فإذا كانت قيمة احصائية (F) المحسوبة أكبر من الحد الاعلى للقيم الحرجة فأننا نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة، اما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فأننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، والجدول (3-6) يوضح نتائج اختبار الحدود لنموذج (ARDL).

جدول (3-6) نتائج اختبار الحدود للعلاقة بين الدين العام والانفاق على التعليم

Test Statistic	Value	K
F-statistic	7.796771	1
Critical Value Bounds		
Significance	**I0 Bound**	**I1 Bound**
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews9).

تظهر النتائج أن القيمة المحسوبة لإحصائية (F) تساوي (7.796771) وهي أكبر من قيمة (F) الحرجة عند حدها الأعلى عند مستوى (2.5%) وهي تساوي (6.68)، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات خلال مدة البحث.

3-4-4- نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل والاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ينبغي الآن الحصول على المقدرات الطويلة والقصيرة الأجل لمعلمات النموذج المقدر ومعلمة تصحيح الخطأ، والجدول(3-7) يظهر ذلك.

جدول (3-7) نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PD)	-0.03165	0.012627	-2.50629	0.0167
D(PD(-1))	0.00000	0.017487	0.00000	1.0000
D(PD(-2))	0.00000	0.017487	0.00000	1.0000
D(PD(-3))	0.027027	0.014247	1.897031	0.0657
CointEq(-1)	-0.29067	0.082115	-3.53983	0.0011
Long Run Coefficients				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
PD	-0.11856	0.023785	-4.98486	0.0000
C	17837525	2457465	7.258507	0.0000

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews9).

تشير نتائج الجدول (3-7) الى وجود تكامل مشترك طويل الأجل بين الدين العام والانفاق على التعليم، لأن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية احصائياً عند مستوى (5%)، إذ يعبر معامل تصحيح الخطأ عن سرعة التكيف بين الأجل القصير الى الأجل الطويل، وهو ما يستلزم أن يكون سالباً ومعنوياً حتى يقدم دليلاً على وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة، ومن خلال النتائج تظهر قيمة تصحيح الخطأ أنها معنوية وتأخذ القيمة السالبة، أي الانحرافات في الأجل القصير يتم تصحيحها في الأجل الطويل لوضع التوازن، مما يعني أن اختلال التوازن يصحح خلال (29%) من الزمن، كما تشير معلمات الأجل الطويل الى وجود أثر عكسي بين الدين العام والانفاق على التعليم عند مستوى احتمالية (1%)، وهو ما يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، أي وجود أثر معنوي عكسي للدين العام على الانفاق على التعليم، اذ ان زيادة الدين العام بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الانفاق على التعليم بمقدار (11%).

3-5- نتائج اختبارات التكامل المشترك للعلاقة بين الدين العام والانفاق على الصحة

3-5-1- نتائج الاختبار الاولي

يوضح الجدول (3-8) نتائج التقدير الأولي لنموذج (ARDL) للعلاقة بين الدين العام والانفاق على الصحة.

جدول (3-8) نتائج التقدير الأولي وفق نموذج (ARDL) للعلاقة بين الدين العام والانفاق على التعليم

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
SH(-1)	0.663167	0.084198	7.876323	0.0000
PD	-0.02637	0.007501	-3.51527	0.0012
PD(-1)	0.018707	0.010658	1.755152	0.0875
PD(-2)	-8.68E-16	0.01039	-8.35E-14	1.0000
PD(-3)	2.25E-15	0.01039	2.16E-13	1.0000
PD(-4)	-0.01845	0.008554	-2.15661	0.0376
C	4209748	963316.1	4.370059	0.0001
R-squared	0.909445	Mean dependent var		4646842
Adjusted R-squared	0.89476	S.D. dependent var		1712712
S.E. of regression	555615.6	Akaike info criterion		29.43845
Sum squared resid	1.14E+13	Schwarz criterion		29.7223
Log likelihood	-640.646	Hannan-Quinn criter.		29.54372
F-statistic	61.93172	Durbin-Watson stat		1.709569
Prob(F-statistic)	0.00000			

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews9).

توضح نتائج التقدير الاولي في الجدول (3-8) أن معامل التحديد بلغ (90%) ، مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج، وأن معامل التحديد المصحح بلغ كذلك (89%) وهذه نتيجة طبيعية، إذ كلما قل عدد المتغيرات المستقلة كلما ازدادت قيمة معامل التحديد المصحح وبالعكس.

3-5-2- اختبار فترة الابطاء المثلى

يلاحظ من الجدول (3-9) والشكل (3-2) ان النموذج الذي تم اختياره حسب منهجية (ARDL) هو من الرتبة (1,4)، إذ يتم اختيار فترة الابطاء المثلى التي تعطي أقل قيمة للمعايير المستخدمة.

جدول (3-9) نتائج اختبار فترة الابطاء المثلى

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
16	-640.646	29.43845	29.7223	29.54372	0.89476	ARDL(1, 4)
11	-640.645	29.48388	29.80828	29.60418	0.89184	ARDL(2, 4)
17	-643.251	29.5114	29.7547	29.60163	0.884649	ARDL(1, 3)
19	-645.509	29.52312	29.68532	29.58327	0.878574	ARDL(1, 1)
18	-644.642	29.52917	29.73192	29.60436	0.880271	ARDL(1, 2)
6	-640.645	29.52931	29.89425	29.66465	0.888753	ARDL(3, 4)
20	-646.702	29.53189	29.65354	29.57701	0.874933	ARDL(1, 0)
12	-643.25	29.55683	29.84067	29.66209	0.881535	ARDL(2, 3)
14	-645.393	29.56332	29.76607	29.63851	0.876113	ARDL(2, 1)
15	-646.526	29.56936	29.73156	29.62951	0.872826	ARDL(2, 0)
13	-644.639	29.5745	29.81779	29.66472	0.877137	ARDL(2, 2)
1	-640.644	29.57473	29.98022	29.7251	0.885485	ARDL(4, 4)
9	-645.248	29.60217	29.84547	29.6924	0.873689	ARDL(3, 1)
7	-643.249	29.60224	29.92664	29.72255	0.878249	ARDL(3, 3)

10	-646.308	29.60491	29.80765	29.6801	0.870852	ARDL(3, 0)
8	-644.437	29.61078	29.89462	29.71604	0.874968	ARDL(3, 2)
2	-642.846	29.62937	29.99432	29.76471	0.877045	ARDL(4, 3)
5	-646.03	29.63773	29.88103	29.72796	0.869117	ARDL(4, 0)
4	-645.06	29.63908	29.92292	29.74434	0.871379	ARDL(4, 1)
3	-644.172	29.64419	29.96859	29.76449	0.873033	ARDL(4, 2)

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews9).

3-5-3- اختبار الحدود للعلاقة بين الدين العام والانفاق على الصحة

من أجل اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات يتم حساب احصائية (F)، فإذا كانت قيمة احصائية (F) المحسوبة أكبر من الحد الاعلى للقيم الحرجة فأننا نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة، اما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فأننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، والجدول (3-10) يوضح نتائج اختبار الحدود لنموذج (ARDL).

جدول (3-10) نتائج اختبار الحدود للعلاقة بين الدين العام والانفاق على الصحة

Test Statistic	Value	K
F-statistic	9.542333	1
Critical Value Bounds		
Significance	**I0 Bound**	**I1 Bound**
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews9).

تظهر النتائج أن القيمة المحسوبة لإحصائية (F) تساوي (9.542333) وهي أكبر من قيمة (F) الحرجة عند حدها الأعلى عند مستوى (1%) وهي تساوي (7.84)، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات خلال مدة البحث.

3-5-4- نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل والاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

بعد التأكد من وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل ينبغي الآن الحصول على المقدرات الطويلة والقصيرة الأجل لمعلمات النموذج المقدر ومعلمة تصحيح الخطأ، والجدول (3-11) يظهر ذلك.

جدول (3-11) نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PD)	-0.02637	0.007501	-3.51527	0.0012
D(PD(-1))	0.00000	0.01039	0.00000	1.0000
D(PD(-2))	0.00000	0.01039	0.00000	1.0000
D(PD(-3))	0.018448	0.008554	2.156608	0.0376
CointEq(-1)	-0.33683	0.084198	-4.00051	0.0003
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PD	-0.07752	0.011939	-6.49283	0.0000
C	12498025	1234939	10.12036	0.0000

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews9).

تشير نتائج الجدول (3-11) الى وجود تكامل مشترك طويل الأجل بين الدين العام والانفاق على الصحة، لأن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية احصائياً عند مستوى (1%)، إذ يعبر معامل تصحيح الخطأ عن سرعة التكيف بين الأجل القصير الى الأجل الطويل، وهو ما يستلزم أن يكون سالباً ومعنوياً حتى يقدم دليلاً على وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة، ومن خلال النتائج تظهر قيمة تصحيح الخطأ أنها معنوية وتأخذ القيمة السالبة، أي الانحرافات في الأجل القصير يتم تصحيحها في الأجل الطويل الى وضع التوازن، مما يعني أن اختلال التوازن يصحح خلال (33%) من الزمن، كما تشير معلمات الأجل الطويل الى وجود أثر عكسي بين الدين العام والانفاق على الصحة عند مستوى احتمالية (1%)، وهو يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، أي وجود أثر معنوي عكسي للدين العام على الانفاق على الصحة، اذ ان زيادة الدين العام بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الانفاق على الصحة بمقدار (7%).

3-6- نتائج اختبارات التكامل المشترك للعلاقة بين الدين العام والناتج المحلي الاجمالي

3-6-1- نتائج الاختبار الاولي

يوضح الجدول (3-12) نتائج التقدير الأولي لنموذج (ARDL) للعلاقة بين الدين العام والناتج المحلي الاجمالي.

جدول (3-12) نتائج التقدير الأولي وفق نموذج (ARDL) للعلاقة بين الدين العام والناتج المحلي الاجمالي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.921334	0.046492	19.81689	0.0000
PD	-0.04437	0.092911	-0.47755	0.6353
C	22208696	15463591	1.436193	0.158
R-squared	0.913525	Mean dependent var		1.91E+08
Adjusted R-squared	0.909595	S.D. dependent var		53823108
S.E. of regression	16183241	Akaike info criterion		36.09855

Sum squared resid	1.15E+16	Schwarz criterion	36.21665
Log likelihood	-845.316	Hannan-Quinn criter.	36.14299
F-statistic	232.4101	Durbin-Watson stat	2.024019
Prob(F-statistic)	0.00000		

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews9).

تشير نتائج التقدير الاولي في الجدول (3-12) أن معامل التحديد بلغ (91%) مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج، وأن معامل التحديد المصحح بلغ كذلك (90%) وهذه نتيجة طبيعية، إذ كلما قل عدد المتغيرات المستقلة كلما ازدادت قيمة معامل التحديد المصحح وبالعكس.

3-6-2- اختبار فترة الابطاء المثلى

يلاحظ من الجدول (3-12) والشكل (3-3) ان النموذج الذي تم اختياره حسب منهجية (ARDL) هو من الرتبة (1,0)، إذ يتم اختيار فترة الابطاء المثلى التي تعطي أقل قيمة للمعايير المستخدمة.

جدول (3-13) نتائج اختبار فترة الابطاء المثلى

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
20	-792.157	36.1435	36.26515	36.18862	0.887237	ARDL(1, 0)
19	-792.119	36.18722	36.34942	36.24738	0.884618	ARDL(1, 1)
15	-792.153	36.18876	36.35096	36.24892	0.884441	ARDL(2, 0)
18	-792.09	36.23139	36.43414	36.30658	0.881813	ARDL(1, 2)
14	-792.114	36.23244	36.43519	36.30763	0.881689	ARDL(2, 1)
10	-792.148	36.23401	36.43676	36.3092	0.881502	ARDL(3, 0)
17	-792.051	36.27503	36.51833	36.36525	0.878922	ARDL(1, 3)
13	-792.088	36.27672	36.52002	36.36695	0.878717	ARDL(2, 2)
9	-792.108	36.27763	36.52093	36.36786	0.878607	ARDL(3, 1)
5	-792.143	36.27924	36.52254	36.36946	0.878412	ARDL(4, 0)
16	-791.99	36.31775	36.6016	36.42301	0.87599	ARDL(1, 4)
12	-792.049	36.32041	36.60426	36.42568	0.875658	ARDL(2, 3)
8	-792.083	36.32196	36.60581	36.42723	0.875466	ARDL(3, 2)
4	-792.102	36.3228	36.60665	36.42807	0.875361	ARDL(4, 1)
11	-791.99	36.36319	36.68758	36.48349	0.872547	ARDL(2, 4)

7	-792.047	36.36579	36.69019	36.4861	0.872214	ARDL(3, 3)
3	-792.078	36.36719	36.69158	36.48749	0.872036	ARDL(4, 2)
6	-791.99	36.40862	36.77357	36.54396	0.868908	ARDL(3, 4)
2	-792.044	36.41108	36.77603	36.54642	0.868585	ARDL(4, 3)
1	-791.989	36.45406	36.85955	36.60444	0.865055	ARDL(4, 4)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews9).

3-6-3- اختبار الحدود للعلاقة بين المتغيرات

من أجل اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات يتم حساب احصائية (F)، فإذا كانت قيمة احصائية (F) المحسوبة أكبر من الحد الاعلى للقيم الحرجة فأننا نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة، اما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فأننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، والجدول (3-13) يوضح نتائج اختبار الحدود لنموذج (ARDL).

جدول (3-14) نتائج اختبار الحدود للعلاقة بين الدين العام والناتج المحلي الاجمالي

Test Statistic	Value	K
F-statistic	1.371732	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews9).

تظهر النتائج أن القيمة المحسوبة لإحصائية (F) تساوي (1.371732) وهي أقل من قيمة (F) الحرجة عند حدها الأعلى والادنى عند جميع المستويات (1%، 2.5%، 5%، 10%)، مما يعني رفض الفرضية البديلة وعدم امكانية رفض فرضية العدم، أي لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات خلال مدة البحث، اذ أن الناتج المحلي الاجمالي لا يتأثر بالتغيرات التي تحدث في الدين العام، وانما يتأثر بمتغيرات اخرى غير داخلة في النموذج، ويعود ذلك الى أسباب عديدة منها أن نسبة الدين العام في العراق لا تزال ضمن مرحلة الدين الآمن، كذلك ان الناتج المحلي الاجمالي والموازنة العامة في العراق يعتمدان بشكل شبه كامل على ايرادات النفط الخام، وبالتالي فأن تغيرات الدين العام لا تسبب تغيرات ملموسة على الناتج المحلي الاجمالي، فضلاً عن ذلك فأن الموازنة العامة يغلب عليها الطابع الاستهلاكي، اما التخصيصات الاستثمارية فهي منخفضة جداً وحتى هذه النسبة المنخفضة من الاستثمارات فهي عادة ما يشوبها شبهات فساد مالي واداري، فضلاً عن ان المبالغ المقترضة توجه للإنفاق الاستهلاكي وبالتالي فأن الناتج المحلي الاجمالي لم يتأثر بتغيرات الدين العام خلال مدة البحث.

الاستنتاجات

1- توصل البحث الى ان نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي تبلغ (68.41%)، مما يعني أن نسبة الدين العام في العراق لا تزال ضمن نسبة الدين الآمن.

2- أظهرت نتائج اختبارات الاستقرارية (السكون) حسب اختبار ديكي فوللر المطور (ADF) الموسع واختبار فيليبس بيرون (p-p) أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى الاصلي للبيانات واصبحت مستقرة بعد اخذ الفروق الاولى لها.

3- أظهرت نتائج اختبارات الحدود ان هناك علاقة توازنية، بين الدين العام وبين الانفاق على التعليم والانفاق على الصحة مما يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين هذه المتغيرات خلال مدة البحث، وعدم وجود تكامل مشترك بين الدين العام والناتج المحلي الاجمالي.

4- أظهرت نتائج اختبارات تقدير معلمات الاجل الطويل والاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ، وجود علاقة أثر معنوية قصيرة وطويلة الأجل بين الدين العام والانفاق على التعليم والانفاق على الصحة، فضلاً عن وجود أثر معنوي عكسي للدين العام على كل من الانفاق على التعليم والانفاق على الصحة، إذ ان زيادة الدين العام بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الانفاق على التعليم بـ (11%)، وانخفاض الانفاق على الصحة بـ (7%) خلال مدة البحث.

5- توصل البحث الى اثبات فرضية البحث، أي وجود علاقة عكسية بين الدين العام ومؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق خلال مدة البحث، اذ كلما ازدادت نسبة الدين العام انخفضت نسبة مؤشرات التنمية الاقتصادية، وبالعكس كلما انخفضت نسبة الدين العام ازدادت نسبة مؤشرات التنمية الاقتصادية.

التوصيات

1- ضرورة تخفيض نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي، فبالرغم من أن نسبة الدين العام في العراق لا تزال ضمن نسبة الدين الآمن إلا أنها قريبة جداً من نسبة الخطر.

2- مكافحة الفساد المالي والاداري ومعالجة الهدر في المال العام، مما يؤدي الى توفير فائض في الاموال يجنبنا اللجوء الى الاقتراض، او على الاقل تقليل نسبته.

3- زيادة نسبة التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة بما يتوافق مع حجم الحاجة اليها، وهذه الاستثمارات ستكون رافد مهم للناتج المحلي الاجمالي، مما تسهم في النمو و التنمية الاقتصادية.

4- عدم اللجوء الى الاقتراض الّا في حالات الضرورة القصوى مثل الكوارث الطبيعة والحروب والازمات الاقتصادية المفاجئة.

5- التوجه الى الاقتراض الداخلي عند وجود ضرورة الى ذلك والابتعاد عن الاقتراض الخارجي قدر المستطاع، لأن الاقتراض الخارجي عادة ما يكون له آثار سلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي، بسبب الشروط المفروضة من قبل الدول والمؤسسات الدائنة.

المصـادر

الكتب

1- الشرفات، علي جدوع (2010)، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن.

البحوث والدراسات:

1- سعود، ضياء حسين (2018)، **تحليل العلاقة بين الدين الحكومي الداخلي وعجز الموازنة في العراق للمدة (1990-2016)**، مجلة كلية المأمون ، العدد (31).

2- السعيدي، ناجي رديس عبد (2018)، **الدين العام وانعكاسه على الانفاق الاستثماري في العراق للمدة (2013-2014)**، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية ، جامعة الكوفة، العدد(21).

3- شندي، أديب قاسم (2015)، **دور البحث والتطوير في التنمية الاقتصادية في بلدان مختارة (العراق- ألمانيا)**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد(19).

4- عبد، أياد حماد (2008)، **أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية واسبابها**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد(2).

5- عبيد، باسم خميس (2017)، **تقدير أثر الدين العام الداخلي على الاساس النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2006-2015)**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد(9)، العدد(19).

6- عبيد، باسم خميس(2017)، **تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2014)**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية،جامعة الانبار،المجلد(23)، العدد(96).

7- العبيدي، ميسون علي حسين، محمد، عمرو هشام (2018)، **اتجاهات الدين الداخلي في العراق والمسار المستقبلي المطلوب**، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد(62)، العدد(62).

8- عودة، محمد حسن (2017)، **دراسة وتحليل العلاقة بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة(1975-2014)**، مجلة الاقتصادي الخليجي ،العدد (31).

9- عيسى، سعد صالح ، مصطفى، منذر صابر (2018)، **أثر الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في العراق (2003-2015)**، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد(3)، العدد(43).

10- فارس، ناجي ساري (2016)، **التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية في العراق وسبل معالجتها**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة الثالثة عشر ،المجلد(1) ، العدد(37).

11- محمد، شيماء فاضل، واخرون (2018)، **قياس أثر تطور الدين العام على موازنة العراق الاتحادية بأستخدام نموذج ARDL**، مجلة جامعة واسط للعلوم الانسانية، المجلد (14)

12- موسى ، حيدر طالب (2015)، **واقع التنمية البشرية في العراق ومؤشراتها مع إشارة للواقع الخدمي والبيئي**، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد(5) ، العدد(1).

13- يونس، مفيد ذنون (2009)، **التنمية الاقتصادية والمواطنة ودور مؤسسة الحكم**، مجلة الدراسات الاقليمية، العدد(13).

المؤتمرات والندوات

1- دوابة ، أشرف محمد (2016)، **أزمة الدين العام المصري – رؤية تحليلية**، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر.

2- العقلا، محمد بن علي (1999)، **مشكلة الديون الخارجية للدول الاسلامية وآثارها**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.

التقارير والنشرات الرسمية

1- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، (2006-2017).

2- صندوق النقد الدولي، إحصائيات الدين الخارجي، مرشد لمعديها ومستخدميها، (2017).

3- وزارة المالية، الاموال العامة، قانون الموازنة العامة الاتحادية، (2006-2017).

الرسائل والاطاريح

1- حسين، مصعب عبد العالي ثامر (2017)، **تنمية الاقتصاد العراقي بين تقلبات العوائد النفطية وتنويع مصادر الدخل**، رسالة ماجستير، (غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية.

2- عبد القادر، لعاطف (2005-2006)، **سياسات مواجهة أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر للمدة(1994-2005)**، رسالة ماجستير، (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف.

3- عبيد، عزيزة محمد عبدالله (2015)، **أثر الدين العام على الانفاق الحكومي – دراسة تطبيقية على الدين العام للسلطة الفلسطينية للفترة (1997-2013)**، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية – غزة.

4- القصير، ابراهيم خليل سلطان (2017)، **الفساد المالي والاداري وأثره على مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة(2004-2014)**، رسالة ماجستير، (غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية.